مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص 09.-26
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

دراسة واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية 2018-2020

A Study of the Reality and Prospects for Developing Islamic Banking in Algeria, According to Banking Reforms 2018-2020.

شاني محمد عبد الوهاب [1] [*]، حديدي آدم [2]

[1] مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، ma.chani@mail.univ-djelfa.dz

[2] جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، hadidi_adem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/13 **تاريخ القبول:** 2023/02/02 **تاريخ النشر:** 2023/03/01

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية 2018-2020 وذلك في ظل التسرب النقدي الكبير والمحصي بحوالي 6000 مليار دينار جزائري ككتلة نقدية مكتنزة ومتداولة خارج القطاع الرسمي، وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل أهم المؤشرات المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن التوجه نحو الصيرفة الإسلامية هو الحل الأمثل للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل شح الموارد المالية، نظرا لقدرتها على استقطاب الأموال وتوجيهها للاستثمار، كما يعد نقلة نوعية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ البنوك الإسلامية؛ النوافذ المالية الإسلامية؛ الإصلاحات المصرفية.

تصنيفات JEL: G21 ؛ G29؛

Abstract :

This study aims to clarify the reality and the prospects of Algerian Islamic bankingin the light of banking reforms 2018-2020, and this is in view of the large cash discharge which is estimated at about 6000 *billion Algerian dinars, as main part cash block and current outside the official sector, and for that The descriptive analytical approach was relied upon by presenting and analysing the most important financial indicators for Algerian Islamic banking institutions, Where it was concluded that the tendency towards Islamic banking is the perfect solution wheel of economic and social development, resources scarcity, Due to its ability to attract funds and direct them for investment.It's also a qualitative leap for the development of the Algerian Islamic financial industry, andit opens up prospects for achieving economic growth in light of the Algerian society refusalto.*

.**Keywords:** Islamic banking؛ Islamic banks؛ Islamic financial windows ؛ Banking reforms.؛

JEL Classification: G21**;** G29**;**

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي القلب النابض للاقتصاد، لدوره الفعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعبئته للمدخرات واستقطابه للأموال خارج القطاع المصرفي وتوجيهها للتمويل والاستثمار، حيث نجد وجهين للقطاع المصرفي، الأول قائم على نظام القرض بفائدة ويقوم على هذا الأساس النظام المصرفي التقليدي، والثاني يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وعليه يقوم النظام المصرفي الإسلامي.

وفي ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد العالمي جراء الأزمات التي يتخبط فيها النظام المصرفي الوضعي والبنوك التقليدية بالخصوص، تزايدت الدعوات إلى إصلاح جذري للنظام، حيث نجد في الجهة المقابلة الصيرفة الإسلامية بحلولها الفعالة وما توفره من صيغ تمويلية واستثمارية ربحية وغير ربحية، والتي حققت نمو سريع وانتشار الرهيب في كل اقتصاديات الدول العالمية.

وهذا ما دفع دول العالم الثالث لانتهاج الصيرفة الإسلامية ومن بينها الجزائر، حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري سنة 1991 ثم تلاه بنك السلام في 2008، ولكن بدون بيئة مصرفية تساعد البنكين على النمو والتقدم، حيث جاءت استجابة المشرع الجزائري لنداءات الباحثين المختصين في المجال متأخرة جداً من خلال إصداره للنظام 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 والذي يهدف إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها؛ والذي ألغى النظام السابق 18- 02 المؤرخ في 2018/11/04 والذي جاء في مضمونه القواعد المطبقة على كل من المنتجات المسماة "التشاركية".

إشكالية البحث:

ما هو واقع وأفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية 2018-2020 ؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى انتهاج الصيرفة الإسلامية وذلك لما توفره من حلول تمويلية واستثمارية فعالة، بالإضافة إلى الوازع الديني الذي يعتبر أهم دافع تمويلي واستثماري في المجتمع الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية ومعرفة آفاقها، وذلك من خلال عرض أهم المؤشرات المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية، مع تحليل الواقع وعرض الآفاق.

منهج الدراسة:

تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة؛ وذلك لملائمته في عرض الإطار النظري للصيرفة الإسلامية مع عرض وتحليل أهم المؤشرات المالية للمؤسسات الصيرفة الإسلامية.

1- الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

1-2 مفهوم البنك الإسلامي

قبل التطرق إلى مفهوم البنك الإسلامي سيتم التطرق أولا إلى معنى كلمتي بنك ومصرف والفرق بينهما: (بن براهم، 2011، صفحة 17)

أ- الاستعمال اللغوي لكلمتي بنك ومصرف:

- معنى كلمة بنك: يكاد يجمع الباحثون على رد أصل كلمة بنك (banco) ومعناه المائدة، وتفصيل ذلك أن صيارفة مدينة لمباردي بإيطاليا في أواخر القرون الوسطى كانوا يضعون النقود التي يتعاملون بها على موائد معدة لذلك.

- معنى كلمة مصرف: في اللغة كلمة مصرف هي أسم لمكان الصرف، أي التصرف في النقود أخذا وعطاء، استبدالا وإيداعا، والصراف وصيرفي وهو من الصيارفة، والصرافة مهنة الصراف، والمصرف مكان الصرف.

إذا من خلال المعنى لكلمتي بنك ومصرف يستنتج أن كلاهما يطلق على المكان الذي تتداول فيه الأموال أخذا و إيداعا، وعليه يمكن استعمال كلمة بنك مرادفا لكلمة مصرف.

ب- تعريف البنك الإسلامي

أعطيت للبنك الإسلامي عدة تعاريف، و التي على الرغم من اختلافها في التعبير، إلا أنها تجتمع في المضامين الأساسية، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- البنك الإسلامي: " مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية ". (خلف، 2004، صفحة 384)

- البنك الإسلامي: " مؤسسة تجارية رخص له بتعاطي الأعمال ضمن أحكام الشريعة الإسلامية " (سمحان و مبارك، 2017، صفحة 30).

- البنك الإسلامي: " هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية". (سياخن، 2020، صفحة 111)
- البنك الإسلامي: هو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء. (عبيد، 2009، صفحة 397)

وممَّا سبق يستنتج أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية مالية لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء، تهدف إلى تجميع الأموال وتعبئة المدخرات ثم توظيفها مع الالتزام بنواحي الشريعة الإسلامي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-1 أهداف البنوك الإسلامية

هناك أهداف للبنوك الإسلامية يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- **الالتزام الشرعي:** وهو عدم الوقوع في المخالفات الشرعية أو الشبهات مع تصحيح الأخطاء فور وقوعها واتخاذ الضمانات التي تمنع تكرارها في المستقبل. (السيد طايل، 2011، صفحة 47)

ب- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية: تهدف البنوك الإسلامية إلى تجميع الموارد المالية الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات، سواء كانت هذه الموارد ناتجة عن عدم الاستخدام المؤقت، أو الدائم لها وهذا ما يسمى بالاكتناز المالي، ومن ثم عدم الانتفاع منها، وبالتالي يكمن هدف البنوك الإسلامية في تجميع أكبر قدر من الموارد والمخدرات بما يتيح تحقيق الانتفاع منها بتوظيفها في تمويل المشاريع الاقتصادية. (العسالي و سويسي، 2013، صفحة 255)

ج- **الحصة السوقية:** أي الحصة البنكية في السوق المحلية والعالمية، مع الانتشار الجغرافي في الداخل والخارج. . (السيد طايل، 2011، صفحة 47)

د- كفاءة وفعالية الجهاز الإداري: ويتمثل في التنظيم الأمثل للبنك الإسلامي وتنمية خبرات العاملين. (السيد طايل، 2011، صفحة 47)

3-1 موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

أ- موارد البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

لا تختلف موارد البنوك الإسلامية كثيرا عن موارد البنوك التجارية، كونها تعتمد على رأس مالها بمفهومه الواسع (الأسهم، الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة)، الودائع بمختلف

أنواعها، إلا أن ما يميز البنوك الإسلامية في موردها عن البنوك الأخرى يتمثل في: (ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر، 2022، الصفحات 17-18)

- **صغر رأس المال مقارنة مع الحجم الإجمالي للأصول أو الودائع:** نجد في هذه الميزة تشابه كبير بين البنك الإسلامي والبنك التجاري، إلا أنه يختلف فيها كلية عن بنك الأعمال أو الاستثمار.

في دراسة لأكبر 100 مصرف سنة 1981 م، كانت نسبة رأس المال إلى الأصول في المصارف البريطانية 6.1 %، و3.2 % في المصارف الألمانية، و2.5 % في المصارف اليابانية، و2 % في المصارف الفرنسية، وكان هبوط مستمر في هذه النسبة لدى أغلب المصارف، ولما كانت ودائع المصارف التجارية (التزاماتها تجاه الغير) تشكل نسبة مقارنة برأس مالها، فإن ضياع 5 إلى 10 % فقط يمسح رأس مالها، ولهذا السبب سارعت البنوك الغربية إلى الاتفاق على حد أدنى لرأس المال وفق معايير دولية متفق عليها، وهو ما يعرف بمعايير لجنة بازل.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، وبالاعتماد على الأرقام الواردة في دليل الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية لسنة 1997م وفي دراسة حول 176 بنكا إسلاميا، تبين أن نسبة مجموع رأسمالها إلى مجموع أصولها قد بلغ 7 % و هذه النسبة تبقى غير كافية.

وفي دراسة أخرى حول عينة من البنوك الإسلامية، تبين أن حجم الودائع يمثل 15 مرة حجم الأموال الخاصة لهذه البنوك.

- **الودائع الجارية أقل حجمًا من ودائع التوفير والاستثمار:** يتميز البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى في طبيعة تكوين الودائع، حيث نجد في البنك الإسلامي معظم ودائعه هي ودائع استثمارية مع حجم قليل من الودائع الجارية، وهنا يتشابه مع بنك الاستثمار الذي لا يسمح له بتلقي الودائع تحت الطلب ويعتمد على رأس ماله وعلى الودائع الاستثمارية.

وفي دراسة السنوية للإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (سابقا) حول ميزانيات أعضائه تبين أن حجم الحسابات الجارية لا يشكل سوى 8 % من مجموع الموارد في الميزانية المجمعة ل 18 بنكا إسلاميا سنة 1983، مقابل 70 %لمجموع حسابات الادخار والاستثمار لدى هذه البنوك خلال نفس السنة، في حين أن نسبة الودائع الجارية ل 20 بنكا إسلاميا كانت 11 % سنة 1986م، مع تسجيل ثبات في حجم الودائع الادخارية والاستثمارية.

وعلى سبيل المثال وبالنسبة لمصرف السلام كان مجموع ودائعه الادخارية والاستثمارية من إجمالي الودائع لسنتي 2018 و2019 على التوالي: 35 % و 22 %، مع تسجيل نسبة 16 % سنة 2018 بالنسبة للودائع الجارية، وهذه النسبة أصبحت 22 % سنة 2019، وهذا ما يبين

أن التفاوت في النسبة بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والادخارية لم يعد بنفس النسبة كما تبين سابقا.

ب- استخدامات البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

تستخدم البنوك الإسلامية الموارد في نطاق الشريعة الإسلامية، عن طريق صيغ وخدمات مصرفية سيتم التطرق إليها في ما يلي:

- **الاستخدامات الأساسية للبنوك الإسلاميَّة:** تتمثل استخدامات الأساسيَّة للبنوك الإسلامية في أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي، منها ما قائمة على أساس المشاركات ومنها ما قائمة على البيوع، وهي كالاتي:

- **المضاربة**: هي أن "يعطي الرَجُلُ الرَجُلَ المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه من ربح المال، أيُ جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا" (ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، 2002، صفحة 80).
- **المشاركة:** هي أن يشتركا اثنان فأكثر بمالهما ليعملا فيه بينهما، أو يعمل فيه أحدهما بشرط أن يكون له من الربح أكثر ربح ماله نظير عمله في مال شريكه. (ديلمي و لحول، 2018، صفحة 31)
- **المزارعة**: هي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد، فهي نوع شركة بين صاحب الأرض والمزارع، وحاصلاتها بينهما أي المنفعة. (صالح بن العمارة، 2013، صفحة 84)
- **المساقاة:** هي نوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العمل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة معينة متفق عليها. (عمامرة، بهلول، و بوعلاق، 2018، صفحة 86)
- **المرابحة:** هي نقل ما يملكه بالعقد الأول وبالثمن الأول على زيادة الربح، بشراء السلع التي يحتاجها السوق من خلال دراسته أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد العملاء، حيث يطلب هذا الأخير شراء سلعة معينة مع وعده بشراء هذه السلعة وطريقة تسديده لها. (بوسالم و شعشوع، 2018، صفحة 40)
- **الإجارة:** هي عملية تمويلية تكمن في إتاحة أصل ما للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في المزاد العام أو للمستأجر أو يعاد للمِؤجر لتأجيره مرة أخرى. (صالح بن العمارة، 2013، صفحة 125)

- **السلم:** وهو بيع مع تسليم آجل، يتم فيه دفع المبلغ كاملا ومسبقا وتسلم السلعة أو محل العقد آجلا. (Natalie, 2016, p. 52)

وهو: بيع آجل، أي هو عملية يكون الدفع فيها نقدا ومسبقا بينما يكون التسليم مستقبلا، ويُمنع في التمويل الإسلامي مبدئيا بيع سلعة غير موجودة كونها نوع من الغرر، لكن ولتسهيل بعض العمليات خاصة في الزراعة وتمويل مدخلات الإنتاج أذِن الرسول صلى الله عليه وسلم بيع السَلم شرط أن تتوفر السلعة في السوق طوال مدة العقد، مع هذا نجد أنّ عقد السلم غير شائع لدى البنوك الإسلامية، ويستخدم على نطاق واسع في السودان دون غيرها من البلدان.(Belazil & Taibi, 2018, p. 06)

- **الاستصناع:** هو عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات تم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسليم محددين. (صوان، 2001، صفحة 174)

وهناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدم في البنوك الإسلامية، حيث أن عائدها من إجمالي عوائد البنك الإسلامي قدرت بحوالي 20 %، نذكر أهمها: (ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر، 2022، صفحة 23)

- فتح الحسابات الجارية وما يتعلق بها من إصدار الشيكات و البطاقات الائتمانيَّة، أو الحسابات الادخاريَّة والاستثماريَّة.
-تحصيل الأوراق التجارية دون خصمها بمعدل خصم.
- بيع وشراء العملات الأجنبيَّة والمعادن الثمينة، ولكن وفق الضوابط الشرعيَّة.
- عمليات الأوراق المالية (الأسهم دون السندات) وأيضاً وفق الضوابط الشرعيَّة، وكذا التعامل بالصكوك.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستنديَّة.
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصاديَّة.

2- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

2-1 بنك البركة الجزائري:

وسيتم التطرق إليه من خلال العنصرين التاليين:

أ- لمحة عامة عن بنك البركة الجزائري: تأسس بنك البركة الإسلامي سنة 20-05-1991، وهو مشترك بين القطاع العام والخاص، وهو مؤسسة مالية تتعامل وفق قواعد وأحكام الشريعة

الإسلامية، وطبقا لقوانين المشرع الجزائري وقد بلغ رأسماله آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة والتنمية الريفية. (تاريخ البركة)

ب- تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

الشكل رقم (1): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري في الفترة 2008-2020 (مليون دج)

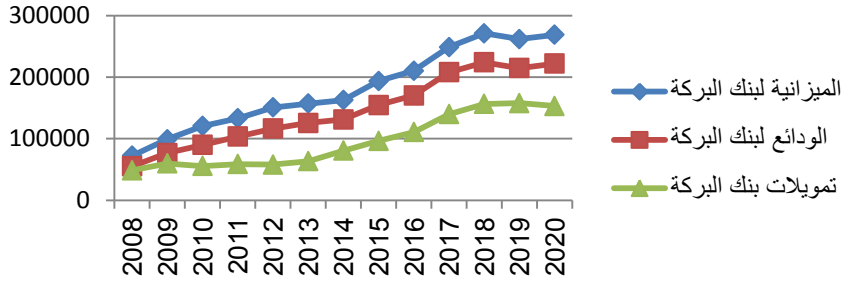

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2008-2020

من خلال الشكل السابق تم ملاحظة أن حجم الميزانية لبنك البركة الجزائري في تطور ملحوظ ومستمر، وهذا نتيجة السياسة الاستراتيجية المنتهجة من طرف البنك في التوسع، من خلال فتح العديد من الفروع في بقاع الوطن مع تلبية جميع رغبات المتعاملين من خدمات تمويلية واستثمارية، خاصة بعد عزوف المتعاملين عن التعامل مع البنوك التقليدية، كما يلاحظ أيضا أن حجم الودائع والتمويلات في تطور مستمر وبمعدلات متفاوتة، كما يجدُر الإشارة أن هناك تراجع خفيف في جميع المؤشرات سنة 2019. والذي مثَّل سببُ انخفاضه الحراك الشعبي، إلى أن يعود النمو لتطوره في السنة المولية ولكن بحجم أقل من سنة 2018، وهذا يعود إلى وباء كوفيد-19. (ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر، 2022، صفحة 46)

الجدول 1: عرض أهم المؤشرات لبنك البركة الجزائري في الفترة 2008-2020 (مليون دج)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الميزانية	72254	99105	120508	132983	150787	157073	162773
الودائع	55188	76539	89983	103285	116515	125435	131175
التمويلات	48662	59637	55689	58584	57891	63354	80627
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
حجم الميزانية	193573	210344	248633	270994	261568	268779	

الودائع	154562	170138	207891	223995	214542	221873
التمويلات	96453	110711	139677	156460	157850	153089

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2008-2020

2-2 بنك السلام: وسيتم تم تناوله من خلال العنصرين التاليين:

أ- لمحة عن مصرف السلام: مصرف السلام-الجزائر- هو مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه من خلال توفير الخدمات التمويلية والاستثمارية للعملاء بغية تلبية حاجيات السوق. (عن مصرف السلام - الجزائر-)

ب- تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام

الشكل رقم (2): تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام في الفترة 2008-2020 (مليون دج)

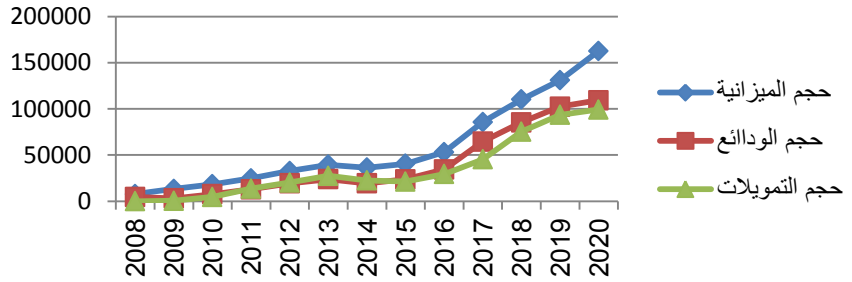

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة 2008-2020.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم الميزانية وحجم الودائع والتمويلات لبنك السلام في تطور ملحوظ ومستمر ما عدا سنة 2014. حيث سُجلت تراجع ملحوظ ويرجع للظروف الاستثنائية التي مرَّ بها المصرف، بتعين متصرف إداري مؤقت لإدارة المصرف من طرف البنك المركزي نظرا لوجود خلافات بين المساهمين، ممَّا أثر سلبا على نشاط المصرف حيث شهد تراجع في مؤشراته المالية. (ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر، 2022، صفحة 70)

الجدول رقم (2): عرض أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام في الفترة 2008-2020 (مليون دج)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الميزانية	7710	13350	18338	24821	32782	39551	36309
الودائع	4714	3043	7677	12946	19401	23932	19451
التمويلات	0	569	4667	13719	20212	27531	22548
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
حجم الميزانية	40575	53104	85775	110109	131019	162625	
الودائع	23685	34512	64642	85431	102405	109320	
التمويلات	21268	29377	45455	75340	93510	99252	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة (2008-2020).

3-3 النوافذ المالية الإسلامية

وسيتم تناول هذا الجانب من خلال عرض حجم التمويل الإسلامي من التمويل الإجمالي لكل من بنك ترست، بنك الخليج وبنك الإسكان للتجارة والتمويل على النحو التالي:

أ- تطور حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي ببنك الخليج الجزائري

الشكل رقم (3): عرض حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي ببنك الخليج في الفترة 2017-2020 (مليون دج)

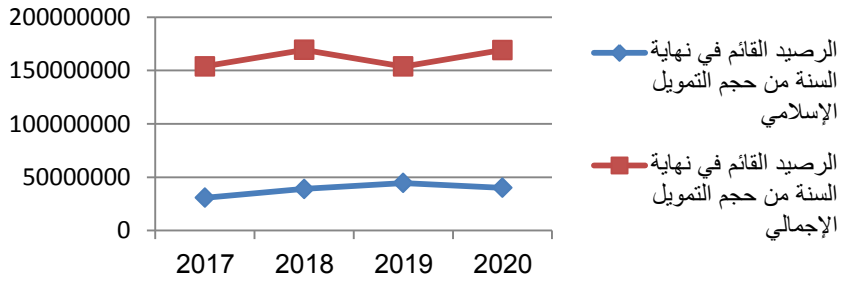

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج في الفترة 2017-2020.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم التمويل الإسلامي في تزايد مستمر ماعدا سنة 2020 بسبب وباء الكوفيد 19، حيث يبقى ضئيل مقارنة بحجم التمويل الإجمالي، ما يلفت الانتباه أن حجم التمويل الإجمالي لم يتأثر بوباء الكوفيد 19.

الجدول (3): عرض حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي ببنك الخليج 2017-2020 (مليون دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم التمويل الإسلامي	30765060	38945363	44562711	40000000
حجم التمويل الإجمالي	153825301	169327668	153664521	169135315

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج في الفترة 2017-2020.

ب- تطور حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي تراست بانك الجزائر (2017-2020)

الشكل رقم (4) : عرض حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي تراست بانك الجزائر 2017-2020 (مليون دج)

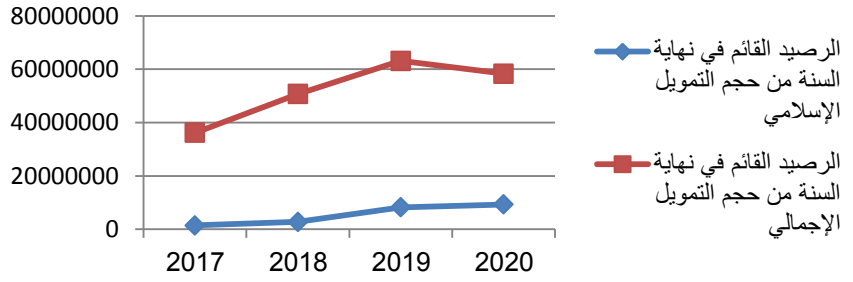

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك تراست الجزائر في الفترة 2017-2020.

نفس الملاحظة التي رأيناها سابقا في بنك الخليج الجزائر نراها هنا في تراست بانك، حيث نجد أن حجم التمويل الإسلامي في تزايد مستمر ماعدا سنة 2020 بسبب وباء الموفيد 19 ولكن يبقى ضئيل مقارنة بحجم التمويل الإجمالي للبنك. ما يلفت الانتباه أن حجم التمويل الإسلامي لم يشهد تراجع سنة 2020 بسبب الكوفيد -19 كما رأينا في البنوك السابقة بل شهد تزايد طفيف، عكس التمويل الإجمالي للبنك الذي شهد تراجعاً.

الجدول رقم (4): عرض حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة تراست بانك الجزائر 2017-2020 (مليون دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم التمويل الإسلامي	1438087	2751900	8208295	9316315
حجم التمويل الإجمالي	36159395	50715739	63094671	58320920

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية تراست بانك الجزائر للفترة 2017-2020.

ج- عرض حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي ببنك الإسكان والتجارة والتمويل

الشكل(5): عرض حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي ببنك الإسكان والتجارة والتمويل في الفترة 2017-2020 (مليون دج)

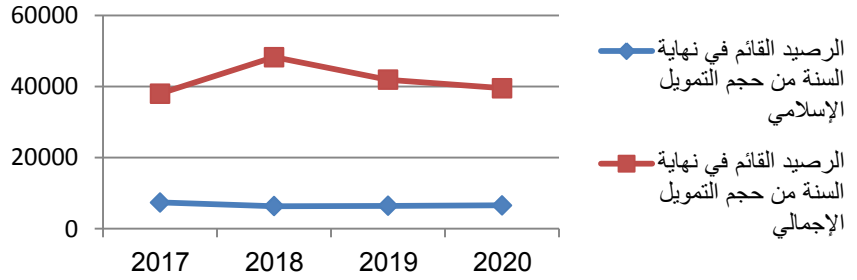

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ببنك الإسكان والتجارة والتمويل في الفترة 2017-2020.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم التمويل الإسلامي في بنك الإسكان والتجارة والتمويل من سنة 2017 إلى 2020 يشهد حالة متذبذبة نوعا ما، وهو حجم ضئيل مقارنة بحجم التمويل الإجمالي، كما يجدر الإشارة إلى أن حجم التمويل الإسلامي لم يتأثر بأزمة الكوفيد 19 والتي تأثر بها حجم الإجمالي للتمويل.

الجدول رقم (5): عرض حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي ببنك الخليج 2017-2020 (مليون دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم التمويل الإسلامي	7358	6332	6451	6572
حجم التمويل الإجمالي	37997	48244	41887	39494

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ببنك الإسكان والتجارة والتمويل في الفترة 2017-2020.

3- الإطار القانوني للعمل المصرفي الإسلامية في الجزائر

أ- قراءات عامة في التنظيم أو النظام رقم 18-02 المتعلقة الصيرفة التشاركية في الجزائر: (نظام رقم 18-02، 2018)

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على كل من المنتجات المسماة "التشاركية"، وأيضا إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على الصيرفة التشاركية.

- جاء في النظام في المادة 2 أن عمليات الصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية بدون ان يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات منتجات الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، الإستصناع والسلم.

- يشترط النظام من خلال المواد 3، 6،5 لفتح الشبابيك المالية التشاركية لتقديم الصيرفة التشاركية كل من الإستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية للشباك، حيث عرفت أنها دائرة ضمن المصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، كما يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية الراغبة في العمل المصرفي التشاركي أن يتوفر فيه شروط الحصول على الترخيص من طرف البنك المركزي؛

- يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة أن تخضع منتجاتها إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة للوقوف على مدى التطابق والالتزام مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- يتعين على المصارف والمؤسسات المالية في المادة 8 أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب الاستثمار حول طبيعة حسباتهم. كما يحق للمودع الحصول على الأرباح الناجمة من العمليات الاستثمارية للشبابيك المالية التشاركية في حالة وجوده مع تحمل الخسارة إن وجدت وهذا ما تبينه المادة رقم 9.

ب- قراءات عامة في التنظيم أو النظام رقم 20-02 المتعلقة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وجاء فيه مايلي: (النظام رقم 20-02، 2020)

- جاء في المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة لمعايير التنظيمية؛

- تخُص عمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، المنتجات التالية: (المرابحة،المشاركة، المضاربة، الإجارة والسلم والإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد عرفت المواد من 5-12 كل واحدة منهم؛

- تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى البنك المركزي حسب المادة رقم 13.

- يتعين على البنك أو المؤسسة المالية حسب المادة 15 في إطار ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

- أما المواد 16 و17 و18: قد جاء فيهم الإجراءات الواجبة إتباعها لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية والتنفيذية،لحساب الشباك الإسلامي عن حسابات البنك أو المؤسسة المالية التابعة لها؛

- يجب على البنوك أو المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19؛

- يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من"شباك الصيرفة الإسلامية" ويتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها، وهذا ضمن المادة 2.

الخلاصة

شهدت الجزائر دعم حكومي للصيرفة الإسلامية من خلال إصداره لقانون 20-02 والذي جاء في مضمونه تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؛ والذي ألغى بدوره النظام 18-02 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، وهذا لتلبية متطلبات الصيرفة الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف ولعلى أبرزها استقطاب الأموال المكتنزة والمتداولة خارج القطاع المصرفي، من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

نتائج الدراسة

- يعتبر صدور النظام 20-02 مرحلة مهمة في النظام المصرفي الجزائري، والذي جاء في مضمونه تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؛ بحيث رخص 8 منتجات إسلامية فقط، بينما هناك الكثير منهم، وما يحقق الغاية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

- بعد التمعن في النظام المصرفي الجزائري يتضح أن علاقة البنك المركزي بالبنوك عموما سواء تقليدي أم إسلامية هي علاقة مصرفية تقليدية، وهذا ما يعيق عمل البنوك الإسلامية.

- يعد فتح النوافذ المالية الإسلامية خطوة مهمة للتحول الكلي من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي، ولكن ما يعاب على ذلك كون أن الجزائر دولة إسلامية والشعب الجزائري رفض التعامل مع البنوك الربوية والدليل على ذلك حجم الكتلة النقدية الكبيرة التي هي خارج القطاع المصرفي، وهذا ما يستدعي التوجه الكلي للعمل المصرفي الإسلامي وبدون مقدمات تمهيدية لذلك.

- إن تحقيق النجاح الفعلي للصيرفة الإسلامية لا يقتصر على النظام المصرفي فقط، بل على مجموعة من الدوافع؛ حيث يعتبر الجانب الشرعي أهم دافع، من خلاله تُعزز الثقة بين العملاء والبنك، فلابد من كل البنوك الإسلامية أن تُأسس لجنة شرعية تتكون من كبار العلماء تصهرُ على تصحيح المعاملات مع الابتعاد عن الشبهات، وهذا ما ينعكس على البنك بالإيجاب، وبالإضافة على ذلك لابد من الاستفادة من القطاع التكنولوجي وما يقدمه من مزايا كبيرة، مع العمل على تدريب الإطار البشري من الشرعي والاقتصادي.

التوصيات:

- على المشرع الجزائري أن يهتم بكل جوانب الصيرفة الإسلامية، خاصة من الناحية التشريعية والتي تعتبر مناط العيش للبنوك، وذلك من خلال إصدار نظام قانوني متكامل وشامل خاص

بها، وهذا ما يمكنها من تطوير منتجاتها وتنويع استثماراتها لإشباع السوق المصرفية وحاجاتها المتزايدة.

- أهمية وضع الأطر الرقابية والإشرافية الشرعية لمراقبة مدى تطابق المعاملات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- على البنوك الإسلامية أن تسعى إلى تعزيز الميزة التنافسية بين الموظفين، والسعي لتأهيلهم شرعيا وفنيا، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مردودية للبنك.

- تسهيل إجراءات فتح البنوك إسلامية بدل فتح النوافذ والفروع المالية الإسلامية كون المجتمع الجزائري مجتمع مسلم وليس بحاجة إلى خدمات مختلطة تقليدية وإسلامية، وهذا ما يساهم في تفعيل العمل المصرفي الإسلامي ومن خلاله يتحقق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

- نظام رقم 18-02. (04 11، 2018). المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية: الصادرة عن بنك الجزائر.
- بنك البركة الجزائري. (2019). تم الاسترداد من البركة بنك.
- النظام رقم 20-02. (15 03، 2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارساتها في البنوك والمؤسسات المالية. الصادر عن بنك الجزائر.
- بنك الجزائر. (مارس، 2020). تم الاسترداد من قانون 20-02.
- مصرف السلام الجزائر. (2020). تاريخ الاسترداد 05 06، 2022، من موقع الرسمي لمصرف السلام: www.alsalamalgeria.com
- Belazil, F., & Taibi, B. (2018). L'intégration des produits financiers islamiques dans les banques conventionnelles : Enquête auprès d'un échantillon de banques nationales. université d'Oran 2: Algerian business performance review.
- Natalie, S. (2016). Modern Islamic Banking: products & processes in practice. UK: John Wiley & Sons Ltd: Wiley finance series,.
- ابو بكر بوسالم، و أحمد شعشوع. (2018). مداخلة. إتخاذ القرارات الإستمارية في البنوك الإسلامية. البيض، معهد العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي نور البشير البيض.
- إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.
- الحسين بلعجوز، و محمد العربي غزي. (لم يذكر التاريخ). دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي. المسيلة: جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- الغالي بن براهم. (2011). أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

- بن إبراهيم الغالي. (2012). أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية . عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- تاريخ البركة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 08، 2022، من البركة الجزائر: https://www.albaraka-bank.dz/%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9/?lang=ar
- جمال العسالي، و طه عبد الرحمان سويسي. (01 03، 2013). البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل. مجلة دفاتر الاقتصادية، صفحة 255.
- حسين محمد سمحان، و موسى عمر مبارك. (2017). محاسبة المصارف الإسلامية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- سليمان ناصر. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية. غرداية: جمعية التراث القرارة غرداية.
- سليمان ناصر. (2022). تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر. قسنطينة: ألفا للوثائق.
- عادل عبد الفضيل عبيد. (2009). الرح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية. دار الفكر الجامعي.
- عن مصرف السلام - الجزائر-. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 08، 2022، من مصرف السلام - الجزائر-: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html
- فليح حسين خلف. (2004). النقود والبنوك. الأردن: جدارا للكتاب العالمي.
- محمد علي محمد سامى، مريم محسن لبيب بسالى، و نور الدين مرتاح حسين. (15 ديسمبر، 2013). محاضرة. أثر إستخدام الصيغ المالية الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية. القاهرة، كلية التجارة، مصر: جامعة القاهرة.
- محمود حسن صوان. (2001). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. دار وائل للنشر والتوزيع.
- مريم سياخن. (2020). متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 111.
- مصطفى كمال السيد طايل. (2011). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- موسى عمر مبارك أبو المحيميد. (2008). أطروحة إستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه. مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية. القاهرة، كلية العلوم المالية والمصرفية، مصر: الأكاديمية العالمية للعلوم المصرفية.
- نادي الدراسات جمعية علمية. (بلا تاريخ). الجمعية العلمية نادي الدراسات الإقتصادية. التمويل و مصادره في الإقتصاد الإسلامي. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: ملحق خروبة.

- نوال صالح بن العمارة. (2013). المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- هاجيرة ديلمي، و كمال لحول. (02 ماي، 2018). مداخلة. صيغ التمويل الإسلامي. البيض، معهد العلوم الإقتصادية التجارية والتسير، الجزائر: المركز الجامعي نور البشير البيض.
- ياسمين عمامرة، لطيفة بهلول، و نوال بوعلاق. (أكتوبر، 2018). أدوات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في بنك البركة الجزائري. التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، صفحة 86.